



وَزَارَةُ التَّخْطِيطِ وَالتَّعَاوُنِ الدَّوْلِيِّ

مداخلة معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي

في

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2021

"أهم الخطوات التي قامت بها المملكة الأردنية الهاشمية في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"

29 إلى 31 آذار/مارس 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والسادة جامعة الدول العربية
وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية.

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

إسبحوا لي بدايةً أن أرحب بكم أجمل ترحيب في هذا اللقاء الطيب الذي يضم نخبة من الدول والبعثات والمنظمات الدولية المعنية بالشأن التنموي على كافة مستوياته، والذي يأتي لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الوطن العربي .

لقد أدرك الأردن منذ البداية أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الهدف الذي نسعى الى تحقيقه من خلال اتباع النهج التنموي التشاركي في تبني السياسات والتدابير اللازمة، وبناء المؤسسات لتعمل جميعها وفق منهجيات متناغمة ومتناسقة، وتعزيز الشراكات لإيجاد تنمية متوازنة، وبالتالي تحقيق العيش الكريم للمواطن الأردني، وقد حقق الأردن نتائج إيجابية في هذا المجال رغم الصعاب وتداعيات جائحة كورونا وحجم التحديات التي واجهته عبر مسيرة التنمية.

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

إن أعداد الإصابات بفيروس كورونا بدأت بالتزايد بشكل مطّرد في الأردن ابتداءً من شهر أيلول 2020، وقد سجّلت ارقاماً قياسية خلال الشهر الحالي، مما استوجب على الحكومة العمل بشكل حثيث واتّخاذ إجراءات احترازية لتجنّب خيار الإغلاق الشامل أو الجزئي المشدّد، لما لذلك من كلف وتبعات اقتصادية واجتماعية ونفسية على المواطنين. كما التزمت الحكومة بالنهج العلمي السليم والشفّاف في استجاباتها لمرحلة الانتشار المجتمعي، وبنّت سياساتها على إجراءات وقرارات مدروسة ومتدرّجة وأمنة، بما يوازن ما بين الحفاظ على صحّة المواطنين واستدامة عمل القطاعات، مع الحرص أيضاً على الالتزام بنهج الشفافية والمصارحة في ما يتعلّق بالإعلان عن قدرات المنظومة الصحية، إيماناً منها بحقّ المواطنين في معرفة التطوّرات على الوضع الوبائي، والجهود التي بُذلت للخروج من الأزمة بأقلّ التبعات والأضرار على المستويين الصحي والاقتصادي.

هذا وقد تبنت الحكومة العديد من الإجراءات والبرامج للمضي قدماً في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التعامل مع الجائحة، من أهمها وفقاً للمجالات التالية:

أولاً: الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة القضاء التام على الجوع

أطلقت الحكومة مجموعة من البرامج والإجراءات للقطاعات والمنشآت والأفراد الأكثر تضرراً من الجائحة، تتمثل بتعزيز الحماية الاجتماعية للمواطنين الفقراء من خلال تقديم المعونة النقدية المباشرة تحت مظلة صندوق المعونة الوطنية، وبما يساعد على تحسين قدرتهم الشرائية، وتوفير دعم إضافي للعمالة غير المنظمة والأسر الأشد تضرراً من الجائحة، والبدء بتنفيذ برنامج جديد للمحافظة على استدامة فرص العمل في القطاع الخاص من خلال مؤسسة الضمان الاجتماعي. والمساهمة في استدامة القطاع السياحي الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية ذات التشابكات مع القطاعات الأخرى والذي تضرر من خلال إنشاء صندوق مخاطر للقطاع السياحي تحت مظلة هيئة تنشيط السياحة.

ثانياً: الهدف الثالث الصحة الجيدة والرفاه

قامت المملكة الأردنية بتحسين النظام الصحي ورفع جاهزيته وقدرته حيث نجحت الحكومة في مضاعفة قدرات النظام الصحي بنسبة 300%، وذلك في عدد أسرة العزل العادية لمرضى "كورونا"، وأسرة العناية الحثيثة، وأجهزة التنفس الصناعي، كما تم تعيين أطباء وممرضين لتغطية النقص في الكوادر الطبية والتدريب، وسيتم التوسع في برامج التدريب والتأهيل لتشمل تخصصات جديدة، وأعداداً أكبر.

وأنشأت الحكومة والخدمات الطبية الملكية ثمانية مستشفيات ميدانية في محافظات المملكة، كما تم عقد اتفاقيات مع القطاع الخاص الصحي لمعالجة مصابي "كورونا" في مستشفياته على نفقة الحكومة، وتخفيض كلفة العلاج في المستشفيات الخاصة.

كما عملت الحكومة على التعاقد لشراء مطعم "كورونا" من عدة شركات عالمية، حيث تم لغاية اليوم تطعيم حوالي (280) ألف شخص، وستواصل الحكومة سعيها لزيادة عدد الجرعات حيث من المتوقع وصول مليوني جرعة مع نهاية شهر نيسان المقبل، بما يمثل حوالي 20% من السكان. ويقدم المطعم للمقيمين على أرض المملكة مجاناً ضمن خطة متكاملة ودقيقة وعادلة وشفافة، تراعي الأولويات والحاجات المتعارف عليها عالمياً.

ثالثاً: الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة التعلم الجيد

قامت وزارة التربية والتعليم الأردنية بتطوير تجربة "التعليم عن بعد" وتحسينها، وذلك من خلال الدروس المتلفزة، وإطلاق منصات متخصصة للطلاب والمعلمين لمتابعة انخراط الطلبة في عملية التعليم عن بعد وتقييم تعلمهم.

وبعد تقييم تجربة "التعليم عن بعد" للمدارس، تبين ضعف الوصول للتعليم لبعض المناطق النائية، والحاجة لزيادة الامكانيات التعليمية في بعض المجالات. وعليه، تقوم وزارة التربية والتعليم بتقديم عدة برامج داعمة لعملية التعليم عن بعد، وخصوصاً للمناطق النائية لتعويض الفاقد التعليمي، مثل برامج الوصول والمساواة من خلال توزيع أجهزة لوحية للطلاب ووضع شاشات تعليمية في المناطق النائية، وإعادة تأهيل مختبرات الحاسوب لاستقبال الطلبة، وبرامج التعليم التعويضي للصفوف من الأول للتاسع للمواد القرائية والحساب وجسور التعلم للأنشطة.

رابعاً: الهدف الثامن العمل اللائق ونمو الاقتصاد

قامت وزارة المالية الأردنية والبنك المركزي الأردني باتخاذ إجراءات بقيمة إجمالية بلغت 2.5 مليار دينار (8% من الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك لمواجهة تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني، من أبرزها إطلاق برنامج تمويلي بقيمة 500 مليون دينار كنافذة ائتمانية بشروط وأحكام ميسرة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة الى تخفيض كلف الائتمان وتوفير التمويل الميسر، والسماح للبنوك بتأجيل أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء القطاعات الاقتصادية المتأثرة دون التأثير على سجلهم الائتماني.

هذا وقد وافق مجلس الوزراء مؤخراً على دعم برامج البنك المركزي الأردني للتوسع في برامج التمويل الميسر التي يقدمها للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة خلال الجائحة، على أن تتحمل الحكومة جزءاً من الفائدة المترتبة على التمويل.

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

اسمحوا لي في الختام أن اتقدم بالشكر والتقدير الى كافة المشاركين في هذا المنتدى آمليين أن تستمر مثل هذه اللقاءات والتعاون والتنسيق للمساهمة في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في الوطن العربي، وكلنا ثقة بإمكانية تعزيز قدراتنا ومواصلة مسيرتنا على طريق تحقيق التنمية المستدامة بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته